واما الجسم فانه يقبلها بواسطته قوله وجود عادّ اي عد شي باخراجه او بالقاء ما يساويه منه مرتين او اكثر مثلا الواحد يعد الخمسة بمعني انه اذا طرح من الخمسة واحد خمس مرات فنيت والاثنان يعدان الاربعة بمعني انهما اذا طرحا منها مرتين فنيت وهكذا اي كما في العدد فان العاد موجود فيه بالفعل وهو الواحد قوله كما يعد بيا لخنثة وبنا الفعل للمجهول او بفوقية وبناوه للمعلوم والحبل بمهملة فموحدة ومثال ذلك ان الحبل قام به المقدار فاي قسم اعتبرته كشبر او فتر او ذراع مثلا فانك تعد بقية الحبل به بان تسقطه منه مرة او اكثر قوله بالمساواة كما تقول هذا المقدار مساو لهذا المقدار وهذا العدد مساو لهذا العدد قوله الزيادة والنقصان فان اي مقدارين فرضتهما ونسبتهما اما متساويان او احدهما ازيد ويلزم ان يكون الثاني انقص وكذا العددان قوله عرض زاده وان فهم قوله الكيف لو صفه بقوله غير قابل الي قوله للقسمة وللنسبة تعميم في المقبول لكن قضية مقابلته لقوله في الكم ما يقبل القسمة بالذات من قصره علي عدم قبول القسمة الا ان يجاب بان التعميم اخذ من حذف المعمول قوله بها متعلق بقابل اي ان القبول الذاتي منتف عنه وان وجد فيه القبول العرضي كالعلم بالمركبات الاتي او متعلق بقوله غير اي ان القبول ذاتي له لا بواسطة شي اخر قوله يخرج الجوهر وقد يقال هو لم يدخل في العرض الذي وضع موضع الجنس من المعرف الذي هو الكيف حتي يخرج بالتعريف الا ان يقال مراده بالخروج عدم الدخول وقوله والكم المخرج بقوله غير قابل للقسمة فان الكم يقبل القسمة وقوله وباقي الاعراض النسبية خارج بقوله والنسبة قوله المستفاد من الضمير اي في قوله بها لانه راجع للذات قوله كالعلم بالاشيا المركبة فان العلم من حد ذاته كيف لا يقبل القسمة باعتبار تعلقه بذلك الامر البسيط ولا يخفي ان العلم المتعلق بالبسيط لا يقبل القسمة ايضا باعتبار ذاته فهو داخل في التعريف نعم يرد علي من عرف الكيف بانه عرض لا يتوقف تصوره علي تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا فاورد عليه العلم المتعلق بالبسيط فانه يقتضي اللاقسمة فيكون خارجا فنص علي انه داخل بقوله اوليا ومعلوم ان

ان اقتضا العلم المذكور اللاقسمة ليس اوليا بل هو ثانوي والمص لم يعرف بهذا التعريف وقد اختلط عليه احد التعريفين بالاخر فتدبر قوله ولا ترد النقطة ولا الوحدة اي فان كلا منهما لا يقتضي القسمة لذاته فيدخلان في نوعي الكيف فيكون التعريف غير مانع والجواب انهما من الامور العدمية وفي كونهما من الامور العدمية نظر بل هما اما من الامور الاعتبارية او من الموجودات الخارجية وتمام الكلام في الحكمة الكبيرة قوله وعدهما بعد النقطة والوحدة مبني علي انهما ليسا من مقولة الكيف ولذلك قال حفيد السعد الاحتراز عنهما علي مذهب من لم يجعلهما من الامور الاعتبارية او من مقولة الكيف قوله لا يقال علي التعريف الثاني للكيف ومحل الايراد قوله لا يتوقف تصوره علي تصور غيره وحاصله ان بعض الكيفيات قد يتوقف تصورها علي تصور غيرها كالادراك والعلم والقدرة والشهوة والغضب ونظايرها فان هذه كلها كيفيات نفسانية يتوقف تصورها علي تصور غيرها فان العلم يتوقف تعقله علي تعقل المعلوم والقدرة علي تعقل المقدور وحاصل الجواب ان تصور هذه الامور يستلزم ويستعقب تصور متعلقاتها واما المقولات النسبية فانها انما تتعقل بعد تعقل المنسوب والمنسوب اليه فظهر الفرق بين هذه الكيفيات وبين الاعراض النسبية قوله واستعقاب عطف لازم علي ملزوم فان تصور الملزوم يستعقب اللازم اي يجيي عقبه علي الفور ومن هذه الفورية حصل الاشتباه بين تصور الملزوم واللازم وتصور الامور النسبية وقد علمت الفرق بينهما قوله بمعني ان تصوره اي تصويره للاستلزام والاستعقاب وقوله متعلق بفتح اللام ويجوز الكسر لان التعلق نسبة بين اعتبارها من اي طرف من طرفيها قوله بخلاف النسبيات اي الاعراض النسبية قوله وبالجملة اجمال للجواب بعد تفصيله وقوله المعني بتشديد اليا اي المقصود وقوله ما ذكر اي انه لا يتوقف تعقلها علي تعقل الغير بمعني انها لا تدرك بعد ادراك الطرفين كالاعراض النسبية قوله علي خلاف ذلك اي يتوقف تعقله علي تعقل الطرفين معا وقوله لم يكن كيفية بل هو من الاعراض النسبية واقول انا وبالجملة فقد كان اللايق حذف قوله وبالجملة الي اخره لانها مع عقادتها لم يستفد منها شي زايد علي ما قرره في الجواب قوله واقسام الكيف اربعة والحصر